IUG Journal of Humanities Research | E-ISSN: 2410-3179 | IUGJHR
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza | P-ISSN: 2410-3160 | Vol 30, No3, 2022, pp 103 -132

Received on (27-01-2022) Accepted on (16-04-2022)
https://doi.org/10.33976/IUGJHR.30.3/2022/4

(the Millennium)
Descriptive and Analytical Study

Muhammad A. Masoud [*1], Prof. Jihad Y. Al-Arja [*2], Osama K. Hammad [*3]
Faculty of Arts - Islamic University – Gaza [1,2,3]

[*]Corresponding Author: Msud.poet@hotmial.com

Abstract:
The research addressed some of Ibn Hisham's objections against Ibn Malik in his footnotes on the Alfiya (the Millennium).
The research explained and clarified both Ibn Malik and Ibn Hisham, and identified the footnotes
The research reached to some of the opinions , objections and grammatical choices of Ibn Hisham on the Alfiya of Ibn Malik The research studied completely some of Ibn Hisham's objections in his great footnote against Ibn Malik . the researcher compared Ibn Hisham's opinions to previous and subsequent opinions.
And analyzed the issues and at the end ,expressed his own opinion.
The research concluded a set of results, the most important : Ibn Hisham's opinion stands out clearly in his two footnotes, either by objection, choice, or redress.
Ibn Hisham was characterized by broad-mindedness and his reference to many scholars and sources . He also attributed the sayings to their owners, and he had his unique special opinions that had not been preceded .

Keywords: (A footnote, Ibn Malik, Ibn Hisham, objections, Millennium).

مقتطفات من اعتراضات ابن هشام على ابن مالك في حاشيته الكبرى على الألفية

أ. محمد عبد السلام مسعود[1] ، أ.د. جهاد يوسف العرجا[2] ، د. أسامة خالد حماد[2]
كلية الآداب-الجامعة الإسلامية-غزة [1,2,3]

الملخص:
تناول البحث بعضَ اعتراضات ابن هشامٍ على ابن مالكٍ في حاشيته على الألفية، وقد ترجم البحث لابن مالك، وابن هشام، وعرَّف بالحاشية، وتوصل البحث لبعض آراء ابن هشام على ألفية ابن مالك واعتراضاته واختياراته النحويّة، ودرس البحث بعضَ اعتراضات ابن هشام في حاشيته الكبرى على ابن مالك دراسةً وافية؛ حيث قارن الباحث آراء ابن هشام بآراء سابقيه ولاحقيه، وحلل المسائل وفصلها وأبدى رأيه في نهاية المطاف.
وخلُصَ البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: بروز رأي ابن هشام بشكلٍ جلي في حاشيتيه، إما بالاعتراض، أو الاختيار، أو الاستدراك، وكذلك أنَّ ابن هشامٍ اتسم بسعةِ أفقه ورجوعه لكثير من العلماء والمصادر، وقد أسند الأقوال إلى أصحابها، وكذلك انفرد ابن هشام في بعض الأحيان بآراء خاصة لم يُسبق بها.

كلمات مفتاحية: (حاشية، ابن مالك، ابن هشام، اعتراضات، الألفية).

مقدمة:

قامت مؤلفاتٌ وشروحاتٌ وحواشٍ كثيرةٌ على علم النحو، ومن هذه الشروحاتِ وأبرزِها في العصرِ السَّابع الهجري وما بعده الشُّروحات التي قامت على شرحِ ألفيَّة ابن مالك.

وهذا بحث يختص بدراسة بعض اعتراضات ابن هشام على ابن مالك في حاشيته الكبرى على الألفية.

أسألُ اللهَ تعالى أنْ يوفقني لما فيه الخيرُ والصوابُ، والرأيُّ السَديد المحصَّنُ بالأدلَّة، والمقيَّدُ بأخلاقِ الباحثينَ المُتَعَلِمينَ، وأُشْهِدُ اللهَ عزَّ وجلَّ أنَّ هذا العملَ خالِصٌ لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ، ومُبتْغَاهُ الرِّضى مِن ربٍّ رحيمٍ، واللهُ الموفِّقُ والمستعانُ، إنَّه وليّ ذلك والقادرُ عليه نعم المولى العظيمُ الكريمُ.

ثانياً–أسباب اختيار البحث:

1- ما لألفية ابن مالك من أهمية كبيرة في علم النحو، حيث إنَّها أوقفت من بعدها حائراً، لا قدرة له إلا الشرح، والتفسير.

2- ما لابن هشام من أهمية جليلة في علم النحو بصفة عامة وما له من آثار قيمة مختصة بألفية ابن مالك.

3- إنَّ حاشية ابن هشام قد حُققت حديثًا، فلم تتناولها دراسات بعد.

4- توضيح المسائل التي اعترض بها ابن هشام الأنصاري على ابن مالك، وإفرادها في دراسة علمية.

ثالثاً–تساؤلات البحث:

التساؤل الرئيس لهذا البحث: هل خالف ابنُ هشامٍ ابنَ مالكٍ في بعضِ المسائل؟

وينطوي على هذا التساؤل تساؤلات فرعية، منها:

أولًا– ما الاعتراضات التي اعترض بها ابن هشام على ابن مالك؟

ثانيًا– هل كانت جميع الاعتراضات في النظم أم في غيره؟

ثالثًا– هل علق ابن هشام على كل مسألة، أم اكتفى –أحيانًا– بذكر آراء العلماء فيها؟

رابعًا– هل اختار ابن هشام رأي أحد العلماء ليستدل به في الاعتراض على ابن مالك؟

رابعاً–أهداف البحث

1- الوقوق على بعض اعتراضات ابن هشام في حاشيته الكبرى على الألفية.

2- إضافة دراسة نحويَّة جادَّة وجديدة.

3- إثراء المكتبات العربية بالأبحاث العلميّة.

خامساً–منهج البحث

لقد اقتضت طبيعةُ البحث أن أسلك فيه سبيل المنهج الوصفي التحليلي؛ لمدى مناسبة هذا المنهج لمثل هذه الدراسة، فأمَّا المنهج الوصفي التحليلي فهو منهج علماء العربية الأوائل في تناول المسائل العلمية، فالوصف، هو ذكر ووصف للموضوعات، والتحليل، فهو فهمنا لهذه اللغة فهماً دقيقاً من خلال دراستها من جميع جوانبها، وتفحص جزئياتها جيداً، وردها بعضها لبعض للوصول إلى نتائج مقنعة، ومفيدة، وأرجو من الله أنْ أكونَ قد ألهمتُ السداد.

سادساً–الدراسات السابقة:

1. اعتراضات ياسين العليمي على ابن مالك في حاشيته على الألفية، محمد عبد السلام مسعود، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في قطاع غزة–فلسطين.
2. مآخذ شرّاح ألفية ابن مالك على الألفية، باسم عبد الرحمن البابلي، رسالة دكتوراة، جامعة الجنان في لبنان.

التمهيد

تعريف بابن مالك

اسمه ونسبه:

هو محمد بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله، الطائي نسبًا، الجيَّاني منشأً، الشافعيّ مذهبًا، ولد في مدينة جَيّان • نحو سنة (600هـ) للهجرة على اختلاف عند البعض، فهناك من قال: إنَّه ولد سنة (600هـ) أو سنة (601هـ) وقيل سنة (598هـ)، ثم غادرها في مطلع شبابه إلى بلاد الشام، فتوقف في مصر، وأقام في حلب، وحماة، ثم استقرّ بدمشق مدرسًا للعربية والقراءات[1].

وفاته:

توفي ابن مالك سنة (672هـ) بدمشق[2]، ليلة الأربعاء الثاني عشر من رمضان، ودفن بسفح جبل قاسيون بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ[3].

آثاره:

ألف ابن مالك الكثير من المؤلفات فمنها ما كان في الشروح البسيطة الموجزة، ومنها ما كان في المتون الطويلة، وألف كذلك الكثير من التصانيف والأراجيز في مختلف الموضوعات حشد فيها كثيرًا من مسائل اللغة، والنحو، والصرف، والقراءات. وقام بشرح عدد من القصائد ليكشف عن الغموض عند قراءتها، كما شرح بعض المتون النثرية التي قد تصعب على القارئ، وقد تردد ذكر مصنفاته في كثيرٍ من الكتب لذا لا أود تكريرها هنا.

ألفية ابن مالك

ويعدُّ ابن مالك من أبرز العلماء الذين قاموا بنظم علومهم في قصائد، حيث قام ابن مالك بنظم خلاصة للكافية الشافية[4]، ويدلل على ذلك قوله:

أَحْصَـــــى مِـــــن الكَافِيـــــة الخُلَاصَـــــهْ كَمَـــــا اقْتَضَـــــى غِنـــــىً بـــــلا خَصَاصَـــــهْ[5]

• هي بلدة من مشاهير بلاد الأندلس تتميز بجمالها وخصوبة أرضها وحسنها الأخَّاذ.

(1) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية (513/17–514). والكتبي، فوات الوفيات (407/3–408). والسيوطي، بغية الوعاة (130/1). وكحالة، معجم المؤلفين (450/3).

(2) انظر: النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب (138/30). والكتبي، فوات الوفيات (3/ 407).

(3) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية (5013/17–514). والجزري، غاية النهاية (181/2).

(4) المرجع السابق (37/1–38).

(5) ابن مالك، الألفية (80).

حيثُ جعل الكافية الشافية في أرجوزة لطيفة مع الإشارة إلى مذاهب العلماء وبيان ما يختاره من الأشياء أحيانًا[1].

وهذا البيت يبين سبب تسميتها بالخلاصة، وقد ذكر ابن الناظم أنَّ اسمها الخلاصة بقوله في خطبة شرحه" إني ذاكر في هذا الكتاب أرجوزة والدي–رحمه الله– في علم النحو المسماة بالخلاصة"[2].

التعريف بابن هشامٍ وشرحه وحاشيتيه على الألفية

اسمه ونسبه:

عبد الله بن يوسف بن هِشام، الشَّيخُ الإمامُ جمالُ الدِّين أبو محمد عبد الله بن جمال الدين يُوسف بن هِشام، النحوي الأنصارِيّ الشافعي، ثم الحنبلي، فصيحُ زمانه، وسيبويه أيامه، صاحب المعرفة التامة في النحو واللغة والإعراب والقراءات والحديث والفقه وغير ذلك، نحوي، مشارك في المعاني والبيان والعروض والفقه وغيرها.، وكان إمامًا في العربية، لم يُر مثله[3].

مولده ووفاته:

ولد بالقاهرة في ذي القعدة سنة ثمانٍ وسبعمائة للهجرة(708هـ)، وقرأ العربية وأقام بمكة، وتوفي بمصر في 6 ذي القعدة قريبا من رأس القرن الثامن سنة إحدى وستين وسبعمائة للهجرة(761هـ)، ودفن بمقبرة الصوفية[4]، وورد أنه توفي ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة، وقال المقريزي: في يوم الثلاثاء ثاني ذي القعدة من السنة[5]، ورثاه ابن نباتة بقوله:

سقى ابنَ هشامٍ في الثَّرى نوءُ رحمةٍ يجر على مثواهُ ذيلُ غمامِ

سأروي لَهُ مِن سيرةِ المدحِ مسندًا فما زلْتُ أروي سيرةَ ابنِ هشامِ[6]

تصانيفه:

صنَّف ابن هشام الكثير من الكتب والرسائل؛ فمنها الموجودة ومنها المفقودة، وكتبه ملأت المكتبات وشبكات الإنترنت، ولا متسع لذكرها هنا، وتصانيفه في غاية الجودة، "وذوقه في العربية ورده كلام من تقدمه من النحاة في الطبقة العليا من الحسن والقوة"[7].

(1) انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (48/1).

(2) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (خطبة الكتاب/3).

(3) انظر: الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد (1/ 78)، وانظر: معجم المؤلفين (6/ 163)، وانظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (7/ 131–132)، وانظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (3/95–96).

(4) انظر: معجم المؤلفين (6/ 163)، وانظر: الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد (1/ 78)، وانظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (7/ 131)

(5) انظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (7/ 132)

(6) انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (3/95).

(7) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (7/ 131–132)

تعريف الاعتراض لغةً:

الِاعْتِرَاض هو: "الْمَنْع، وَالْأَصْل فِيهِ أَن الطَّرِيق إِذا اعْترض فِيهِ بِنَاء أَو غَيره منع السابلة من سلوكه، وَاعْترض الشَّيْء: صَار عارضا كالخشبة المعترضة فِي النَّهر، وَاعْترض الشَّيْء دون الشَّيْء: حَال دونه"(1).

تعريف الاعتراض اصطلاحًا:

"مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما باينه" أو "ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده"(2).

مسائل الاعتراض ووجوهه:

(المسألة الأولى)

عدم إيفاء التقسيم جميع الأقسام

قولٌ مفيدٌ طلبًا أو خبرًا هوَ الكلامُ كـ (استمع وسَترى)

علل ابن مالك التقسيم المذكور بقوله: "وكان في الاقتصار على (مفيد) كفاية لكن ذكر الطلب والخبر ليعلم أن المستفاد منه على ضربين:

أحدهما: طلب كالمستفاد من قولنا: (استمع). والثاني: خبر كالمستفاد من قولنا: (سترى)"(3).

اعترض ابن هشام على قول ابن مالك في الكافية:

وعلق عليه بقوله: "وقوله (مفيدٌ) لا معمل له البته؛ لأنَّ معناه (ذو إفادة)؛ فهو كقوله:

.... **يجرحُ في عراقيبها نَصْلِي**(4)

وعلى هذا فليس قوله في الكافية (طلبًا) معمولًا له، وحدُّه في الكافية فَسَدَ بما أدخله من التقسيم؛ فإنَّ الإنشاء خرج منه والحالُ مقيِّدةٌ ؛ فلا يكون القولُ المفيدُ كلامًا ، إلا حالة كونه طلبًا أو خبرًا؛ فهو إن كان أحسن من هذا الحد باستعمال جنس قريب؛ إلا أنَّ هذا صحيح وذاك فاسد؛ لاقتضائه أنَّ القول المفيد إنشاءً ليس بكلام"(5).

وقال أيضًا في متن شذور الذهب " الْكَلَامُ قَوْلٌ مُفِيدٌ مَقْصُودٌ، وَهُوَ خَبَرٌ، وَطَلَبٌ، وَإِنْشَاءٌ"(6).

ونلاحظ أنَّ ابن هشام قد تمَّمَ الفائدة بقوله: الكلام قول مفيد مقصود، وقد تمَّمَ الحد بقوله: وهو خبر وطلب وإنشاء.

---

(1) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الكفوي (ص144/فصل الألف والعين).

(2) الكافية في الجدل، الجويني (ص67).

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، (158/1).

(4) البيت لذي الرّمة، وهو من الطويل، وتمامه:

فإن تَعْتَذِرْ بالمحلِ مِنْ ذي ضُرُعهَا ... يجرحُ في عراقيبها نَصْلِي

انظر: ديوان ذي الرمة، ص156، والحجة (49/5).

(5) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى، ص52-53.

(6) ابن هشام، متن شذور الذهب، ص2.

وعلّق الجوجري على ابن هشام بقوله: "وقوله: (مقصود) يخرج به كلام النائم، ويخرج به جملة الخبر، ك (قام أبوه) من قولك: زيدٌ قامَ أبوُه، فإنها مقصودة لغيرها، لا لذاتها. وقد يقال: إذا كان المراد بالفائدة ما ذكر، فيكون قوله: (مقصود) مستدركا؛ لأن ما يخرج به لا يحسن السكوت عليه، فلا يدخل فيما قبله. وهذا هو ظاهر صنعه في الشرح، فإنه اقتصر على شرح قوله: (مفيد) ولم يشرح (مقصود) ...وكما أن قيد الإفادة يغني عن اعتبار القصد، فكذلك يغني عن اعتبار التركيب لأنه لا يفيد الفائدة المذكورة إلا ما كان مركبا"[1].

وتعليق الجوجري يبيّن أنّ الحد قد تمَّ بكلمة (مفيد)، ولا داعي لاستدراك كلمة (مقصود).

وقد بين السيوطي أنَّ أفضل حدٍّ للكلام هو القول المفيد: "وَأما فِي الِاصْطِلَاح فَأحْسن حُدُودهَا وأخصرها أَنه قَول مُفِيد"[2].

ويرى الباحث ما رأى ابن هشام في أنَّ ابن مالك قد ذكر الطلب والخبر وأهمل الإنشاء رغم أنَّ الطلب فرع من الإنشاء، ولم يدخله في حد الكلام وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ ابن مالك حين تطرَّق للتقسيم توجب عليه أنْ يفي بجميع الحدود.

وكذلك يميل الباحث مع رأي الجوجري والسيوطي في أنَّ أفضل تعريف للكلام هو: القول المفيد؛ لأنّ الفائدة تعني: ما يصح السكوت عليه من القول، ولا داعي لتتميم الحد بكلمة مقصود؛ لأن قيد الإفادة يغني عن اعتبار القصد ويغني عن اعتبار التركيب.

(المسألة الثانية)

اعتراض على النظم

ذِكْرُ علاماتِ أقسامِ الأفعَالِ الثَّلاثَةِ قَبلَ الإعلامِ بالأقسامِ

سِـــواهُـمـا الـحَـرفُ كَـــــــ: (هَـلْ، وفِـي، ولَـمْ) فـعْـلٌ مُضـــــارعٌ يَـلِـي (لَـمْ) كَـــــــ: (يَشَـــمْ)

قال ابن هشام " قوله (فعلٌ مضارع) إلى آخره، يتضمن ذكر علامات أقسام الأفعال الثلاثة قبل الإعلامِ بالأقسامِ، وليسَ بالحَسَنِ؛ إذ الترتيب الجيِّدُ طبعًا وصناعةً أن تُعلَمَ الأقسامُ بألقابها وكمياتها، ثمَّ تُذكرَ علاماتُها، وعلى هذا أئمة العلم، يقسّمون الفعلَ ثلاثةَ أقسامٍ، ثم يذكرون علاماتِ الأقسامِ المميزةَ لكلِّ واحدٍ منها عن صاحبيه، وكذَا فعل في (التسهيل)، ومثلَما فعلَ في (نظم الألفية) فعلَ في (نظم الكافية)[3].

وفي هذه المسألة اعتراضٌ على الألفية والكافية وموافقة للتسهيل:

علل ابن هشام اعتراضه بقوله: "الترتيبٌ الجيّدُ أن تُعلَمَ الأقسامُ بألقابها وكمياتها، ثمَّ تُذكرَ علاماتُها"[4].

وقد اعترض ابن هشام هنا على الألفية والكافية في آن معًا، فقال: "ومثلَما فعلَ في (نظم الألفية) فعلَ في (نظم الكافية)[5].

وأذكر بيت الكافية ليتسنى المقارنة بين البيتين:

---

(1) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، (162/1).

(2) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (48/1).

(3) ابن هشام، الحاشية الكبرى على ألفية ابن مالك، ص60.

(4)ابن هشام، الحاشية الكبرى على ألفية ابن مالك، ص60.

(5) المصدر السابق، ص60.

لِـلـفِـعـلِ تَـا الـفَـاعِـلِ، أَوْ يَـاهُ عَـلَـمْ وَقَـدْ وَتَـا الـتَّـأنـيـثِ سَـاكِـنًـا ولَـمْ
مضـارعًـا سـم الـذي يَصْـحَـبُ "لَـمْ" ومـاضـيًـا مـا يقبَـلُ التَـا كَـ "اضْـطَرَمْ"[1]

ويُلاحظُ من هذين البيتين أنّه بدأ بالعلامات قبل الإعلام بالأقسام، كما فعل في الألفية تمامًا.

ولم أجد أحدًا من الشرّاح ممن اطّلعت على شروحهم تطرق لمثل هذا الاعتراض لكنّني أميل مع رأي ابن هشام وأراه منطقيًّا؛ لأن الترتيب الجيد يقتضي العلم بالأقسام من ثَمَّ العلامات، وهكذا ورد عند أهل العلم في تقسيم الأفعال الثلاثة ثم ذكر علاماتها، وللاطّلاع على منهجية بعض أهل العلم مما يؤكد كلام ابن هشام، انظر الحاشية[2].

وقد وافق ابن هشام التسهيل؛ لأنه ذكر الأقسام ثم أورد علاماتها، وقد ورد في التسهيل على النحو الآتي: "وأقسامُهُ: ماضٍ وأمْرٌ ومُضارعٌ. فيُميزُ الماضي التاءُ المذكورةُ، والأمرُ: معناهُ ونونُ التوكيدِ، والمضارعَ: افتتاحُهُ بهمزةٍ للمُتكلِّم مفرداً. أو بنونٍ له عظيماً أو مشاركاً. أو بتاء للمخاطب مطلقاً"[3] ويُلاحظُ هنا أنَّ ابن مالك بدأ بأقسام الأفعال فصنفها إلى: ماضٍ ومضارعٍ وأمر، ثم ذكر العلامات التي تميّزُ كلَّ فعل، وهذا التقسيم يبين صحة ما ذهب إليه ابن هشام.

(المسألة الرابعة)

المحكومُ عليهِ غيرُ المذكور

مِـنْ ذَاكَ (ذو) إنْ صـحـبَـةً أَبَـانَـا وَالـفَـمُ حَـيـثُ الـمِـيـمُ مِـنـهُ بـانَـا

شرح البيت:

من الأسماء التي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء (ذو وفم) ولكن يشترط في ذو أن تكون بمعنى صاحب، نحو: (جاءني ذو مال)، أي: صاحب مال وهو المراد بقوله إن صحبة أبانا، لا ذو الموصولة الطائية، فإن الأشهر فيها البناء عند طيء، وكذلك يشترط في إعراب الفم بهذه الأحرف مفارقة الميم، نحو: هذا فوه ورأيت فاه ونظرت إلى فيه وإليه أشار بقوله: والفم حيث الميم منه بانا أي انفصلت منه الميم أي زالت منه فإن لم تُزَل منه أعرب بالحركات[4].

واعترض ابن هشام بقوله: "لا يستقيم كلامه لوجهين: أحدهما: أنَّ (الفم) هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم؛ لأنَّ الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه؛ فهو فرض محالٍ، والآخر: أنَّ المحكوم عليه بالإعراب الخاصّ لفظةُ (الفم) نفسها، والمعرب الإعراب المذكور لفظةٌ أخرى، وهو المعتقبُ عليها الأحوالُ الثلاثة، أعني: (فوكَ، وفاكَ، وفيكَ)؛ فالمحكوم عليه شيءٌ لم يثبُتْ له الحكم، والثابتُ له الحكمُ غيرُ المحكومِ عليه، وأما أخواته الخمسةُ فإنَّ هذا الإعراب ثابتٌ لها أعيُنِها"[5].

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، (166/1).
(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ص12–14، وابن يعيش، شرح المفصل (204/4).
(3) ابن مالك، التسهيل، ص4.
(4) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (48/1). والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (50/1).
(5) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، ص80.

ويتضح من كلام ابن هشام أنَّه فرَّق بين لفظة (فم) و(فو) وقال بأن لفظة (الفم) لا وجود لها مع مفارقة الميم؛ فهي لفظة قائمة بذاتها، وعقَّب بقوله أنَّ المحكوم عليه بالإعراب الخاص أي بالحركات هي لفظة (الفم) نفسُها، والمعربّ إعراب الحروف لفظةٌ أخرى (فو) وهي المقصودة، فهناك فرق بين لفظة (الفم) وبين (فو).

ولم أجد أحدًا من شراح الألفية تطرق لمثل هذا الاعتراض سوى ابن هشام، وظني أنَّ ابن هشام قد أحسن القول حين فرَّق بين اللفظتين.

وقد عقَّب ابن هشام على المسألة السابقة باعتراض جديد فقال: "وقد اتَّفق للناظم مثلُ هذا الاستعمال أو قريبٌ منه في قوله:

إِلَـــى ثَـــلَاثَـــةٍ رَأَى وَعَـــلِـــمَـــا .....

البيتَ؛ لأنَّ المحكوم عليه بالتعدي إلى ثلاثة هو: (رأى وأعْلَمَ)[1]، والمتعدي إلى ثلاثةٍ إنما هو (أرى وأعْلَمَ) ليسا بـ: (رَأى، وعَلِمَ) وليس قوله:

..... **عَـــدّوْا إِذَا صَـــــارَا أَرَى وَأَعْـــلَـــمَـــا**

بنافعٍ له، كما لا ينفعُه قوله:

.... **حَـــيـــثُ الـــمِـــيـــمُ مِـــنـــهُ بـــانَـــا**

لأنَّ (رأى وعلِمَ) لا وجود لها مع (أرى، وأعْلَمَ)، كما أنَّه لا وجود للفمِ مع مفارقةِ الميم"[2].

وتُبين الأبيات السابقة أنَّ دخول همزة التعدية على الفعلين (رأى وعلِمَ) ليصبحا (أرى، وأعْلَمَ) تعديهما إلى ثلاثة مفاعيل، ويتضح من خلال اعتراض ابن هشام أنَّه قد قاس المسألة الحاليَّة على المسألة السابقة؛ ليبين أنَّ المحكوم عليه خلاف المذكور؛ ففي المسألة الأولى فرَّق بين لفظة (الفم) ولفظة (فو)، وفي المسألة الثانية فرَّق بين الفعلين (رأى، وعَلِمَ)، وبين (أرَى، وأعْلَمَ).

ومن وجهة نظر الباحث أنَّ هذا الأمر مختلفٌ عن ذاك فلا ينقاس عليه؛ لأنَّ الفعلين (أرَى، وأعْلَمَ)، إن جردا من همزة التعدية رجع الفعل لأصله المذكور، وكذلك قد تتعاقب على الأفعال الهمزة والتضعيف، وكل زيادة في المباني زيادة في المعاني.

وقد أثبت ابن مالك التطور في الفعلين (رأى، وعَلِمَ)؛ ليبين الفرق الحاصل عند دخول همزة التعدية عليهما، فهما فعلان يتعديان لمفعولين، وبدخول الهمزة صارا يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل.

(1) الصواب: (رأى وعَلِمَ)، ووردت في المتن (أعْلَم) وهو تحريفٌ من المحقق، ولقد راجعتُ المحقق فيها، فرجع للمخطوط ، وأثبت أنَّ الصوابَ (علِمَ)، وليس (أعْلَمَ).

(2) ابن هشام: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، ص8-81.

(المسألة الخامسة)

الحكم على لغات العرب في الأسماء الستة دون تعريفها أو ذكرها

وَفِـــي (أَبٍ) وتـــالِـــيَـــيْـــهِ يَـــنـــذُرُ وقصـــــرُهـــا مِـــنْ نَـــقصِـــــهـــنَّ أَشْـــــهَـــرُ

استدل ابن مالك في شرح الكافية على شهرة لغة القصر في الأسماء الستة، فقال إنَّ القصر في هذه الثلاثة (أب، أخ، حم) أشهر من النقص[1]، ومنه قول الراجز:

إنَّ أبـــاهَـــا وأَبَـــا أبـــاهَـــا قَـدْ بَـلَـغَـا فِـي الـمَـجْـدِ غَـايَـتَـاهَـا[2]

وعلَّقَ ابن هشام على قول ابن مالك: (مِنْ نقصِهنَّ) فقال: "فيه تقديمُ مفعولِ أفعلِ التفضيل، وقد منعه الفارسيُّ في أول الحلبيات[3] ثم أردف ابنُ هشامٍ القولَ معترضًا على ابنِ مالكٍ كيف حكم على قصرِها بأنَّه أشهر ولم يتقدم للقصر تعريفٌ ولا ذكر؟! وهل يحسنُ: "زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرٍو" لمن لم يعرف زيدًا"[4].

وقد استدلَّ ابن هشام في اعتراضه بقول أبي علي الفارسي في أول الحلبيات: "أفعل هذا لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله؛ ألا ترى أنك لا تجيز "ممن أنت أفضل" ولا "ممن أفضل أنت" فتقدم الجار عليه؛ لضعفه أن يعمل فيما تقدمه"[5].

وأورد الأشموني في شرحه أنَّ هذا جائز لكنه قليل في اللغة، فقال: "وَقَصْرُهَا" أي: قصر "أب" و"أخ" و"حم" "مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ" "قصرها": مبتدأ، و"أشهر": خبره، ومن نقصهن: متعلق بأشهر، وهو من تقديم "من" على أفعل التفضيل، وهو قليل، كما ستعرفه. والمراد أن استعمال (أب) و(أخ) و(حم) مقصورة –أي: بالألف مطلقا– أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة –أي: محذوفة اللامات– معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة"[6].

وفي نظري هذا اعتراض على النظم وليس على شهرة لغة القصر؛ لأنَّ ابن مالك لم يذكر في ألفيته تعريفًا للقصر فكيف صرّح بشهرته، ونلاحظ أنَّ ابن هشام ذكر في توضيحه أنَّ القصر أولى من النقص، ولم يصرّح بشهرته، فقال: "وقصرهن أولى من نقصهن"[7] كقوله[8]:

إنَّ أبـــاهَـــا وأَبَـــا أبـــاهَـــا

(1) انظر: ابن مالك، شرح الكافية (184/1)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (318/1).

(2) ينسب هذا الرجز إلى أبي النجم العجلي "الفضل بن قدامة"، كما ينسب إلى رؤبة بن العجاج –وليس في ديوانه، انظر: ابن مالك، شرح الكافية (184/1).

(3) انظر: أبو علي الفارسي، الحلبيات، ص177.

(4) انظر: ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، ص82.

(5) أبو علي الفارسي، الحلبيات، ص177.

(6) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (51/1).

(7) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (70/1).

(8) وردت نسبته سابقًا في نفس الصفحة.

وقول بعضهم:

مُـــكْـــرَةٌ أخـــاك لا بـــطـــل

وقد فصَلَ ابن عقيل القول في شرحه، فقال: "وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء والثانية أن تكون بالألف مطلقًا[1]، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر وأن في هن لغتين إحداهما النقص وهو الأشهر والثانية الإتمام وهو قليل"[2].

(المسألة السادسة)

إضمار أنْ بعد لام (كي)

وَحَـذْفُـهـا لِـلـجَـزمِ والـنَّصـبِ سِـمَـه كـــــ: (لَـمْ تَـكـونـي لِـتَـرومـي مَـظْـلِـمَـهْ)

قال ابن هشام: "النصب بـ: (أَنْ) مقدرةً في قوله: (لِترومي) عند ص[3]، لا باللام، خلافًا لـ ك[4]، ولا بكونها قائمةً مقام (أَنْ) خلافًا لثعلب"[5].

رأي سيبويه" وأما اللام في قولك: جئتك لتفعل، فبمنزلة (إنْ) في قولك: إن خيراً فخير وإن شراً فشر؛ إن شئت أظهرت الفعل ههنا، وإن شئت خزلته وأضمرته. وكذلك أن بعد اللام إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته. واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار وذلك: ما كان ليفعل، فصارت (أَنْ) ههنا بمنزلة الفعل في قولك: إياك وزيداً وكأنك إذا مثلت قلت: ما كان زيدٌ لأن يفعل، أي ما كان زيدٌ لهذا الفعل"[6].

أما رأي الكوفيين: " وقال الكوفيون: "لام الجحد[7] هي العاملة بنفسها، وأجازوا تقديم المفعول كقولك: ما كنت زيدًا لأضرب"[8]، وأنشدوا:

لـقـد وعـدتْـنِـي أُمُّ عـمـرو ولـم أكُـنْ مَـقـالَـتَـهـا مـا كـنـتُ حَـيًّـا لأَسْـمَـعَـا [9]

(1) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزبد، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف في أحواله كلها، وقد تكلم بها في الموضعين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذلك في قوله: " ما صنع أبا جهل؟ "، وقوله: " لا وتران في ليلة "وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: " لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا قبيس " وأبو قبيس: جبل معروف، انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (48/1) الحاشية.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (48/1).

(3) (ص) يرمز للبصريين.

(4) (ك) يرمز للكوفيين.

(5) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، ص94.

(6) سيبويه، الكتاب (7/3).

(7) المقصود بها لام الجحود

(8) السيرافي، شرح السيرافي (197/3).

(9) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (23/4)، شرح المفصل (7/ 29)، ولم ينسب لقائل.

ورَأيُ ثعلب" قال ثعلب قولاً خالف فيه أصحابَه والبصريين، وذلك أنه قال في "جئت لأكرمك"، و"سرت حتى أدخل المدينة": إن المستقبل منصوب باللام و"حتى"، لقيامهما مقام "أنْ "، فخالف أصحابَه, لأنهم يقولون: إن النصب بهما بطريق الأصالة، ولم يوافق البصريين, لأنه يقول: إن النصب بهما لا بمضمر بعدهما"[1].

وأردفَ ابن هشامٍ القول مؤيدًا البصريين بأنَّ اللّام أي (الجار والمجرور) متعلقة بخبر (كانَ) محذوفًا وجوبًا، فتُقدَّرُ في ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ﴾[2] :(مريدًا لِيطْلِعَكُم)، وعلى قول الكوفيين زائدةٌ، ولا حذف، وهذا الخبرُ.

وينبني على القولين جواز تقديم معمول المنصوب على اللام[3].

ثم قال ابن هشام: "وزعَمَ الناظِمُ أنَّ النصبَ بـ (أَنْ) مضمرةً، وأنَّ اللام مع ما بعدها الخبرُ"[4] ثم أورد رأي أبي حيان بأنَّ قول ابن مالك لم يقُلْ به بصريٌّ ولا كوفيٌّ، وهو ملفَّقٌ من المذهبين[5]؛ حيث قال أبو حيّان: "ويترتبُ من قولِ ابن مالك مذهبٌ لم يقلْ به أحد، وذلك أنه زعم أن (أن) لازمة للإضمار، وأنَّ النصبَ بها، وزعم أنَّ الفعلَ بعدَ اللامِ هوَ الخبرُ لكانَ، وليسَ هذا بقولِ بصْريٍّ ولا كوفِيٍّ"[6].

وقد ختم ابن هشامٍ القول بالاعتذار لابن مالك وتأييده فيما ذهب إليه من خبر كان، فقال: "قد يكونُ كقولِكَ في الظرفِ والمجرورِ: إنَّه خبرٌ، تجوّزًا لا حقيقةً"[7].

لكنه تطرّق لوجوب إضمار أنْ بعد لام الجحود، فقال: إنَّ إضمار (أنْ) بعد لام (كي) في اللامات الثلاثة (لام التعليل، ولام الصيرورة، واللام الزائدة) جائز لا واجب، واستدل بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطۡفُواْ﴾[8] وَ﴿أَن يُطۡفُواْ﴾[9] وَ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ﴾[10] وَ﴿أُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ﴾[11] وَ﴿لِأَنۡ أَكُونَ﴾"[12][13].

(1) السيرافي، شرح السيرافي (195/3).
(2) آل عمران، ص179.
(3) انظر: ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، ص94.
(4) المصدر السابق، ص94.
(5) انظر: السابق، ص94.
(6) أبو حيَّان، ارتشاف الضرب (1658/4).
(7) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، ص95.
(8) الصف: 8.
(9) التوبة: 32.
(10) الأنعام: 71.
(11) الأنعام: 14.
(12) الزمر: 12.
(13) انظر: ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، ص95.

ويرى الباحث أنَّ ابن هشام قد نحى منحىً جيدًا في تعلّق الجار والمجرور بخبر كان المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ﴾[1] ، أي: (مريدًا لِيطْلِعَكُم)، وأيضًا حين أيَّد ابنَ مالك في جعل الجار والمجرور خبرًا لكان تجوّزًا لا حقيقة. أمَّا في إضمار أنْ أو وإظهارها فقد استحضر الأدلّة الكافية التي أُضْمِرَتْ فيها (أَنْ) والتي أُظْهِرَتْ فيها أيضًا؛ وبذلك يكون إضمارُها جائزًا لا واجبًا، إلّا في لام الجحود فإضمارُ (أن) واجبٌ، وبذلك قد لا يكون في الكلام اعتراض على ابن مالك.

(المسألة السابعة)

تقديم العلم على ضمير الغيبة في التعريف

قال ابنُ مالكٍ في التسهيل: "الاسمُ معرفةٌ ونكرةٌ؛ فالمعرفةُ مضمرٌ وعلمٌ ومشارٌ به ومنادى وموصول ومضاف وذو أداة. وأعْرَفُها ضميرُ المتكلم، ثم ضميرُ المخاطب. ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام، ثم المشار به، ثم المنادى، والموصول به وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه"[2].

اعترض ابن هشامٍ على قول ابن مالك في التسهيل حين قدم العلم على ضمير الغيبة في التعريف؛ حيث قال: "وقولُه: (إنَّ العلمَ مُقدَّمٌ على ضمير الغيبةِ) لم أرَه لغيره، ثم إنَّه يقتضي لكونِه قيَّده بـ: (السَّالمِ عن إبهام) أنَّ المقترن به إبهامٌ لا فوقَ العلمِ ولا دونه، فما محلُّه؟ هذا إهمالٌ فيه إخلال"[3].

وقد اعترض ابن هشام على تقسيم ابن مالك وترتيبه للمعارف حين ذكر ضميرَ المتكلم، ثم ضميرَ المخاطب. ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام، ولم يذكر الضمير الذي تسرَّب إليه الإبهام ضمن أقسام المعارف، وقال: إنَّه لم يرَ مثل هذا لغيره.

ولقد اختار ابنُ هشامٍ ما اشتهرَ عن العلماء في تقسيم المعارف، فقال: "والمشتهر أنَّ أقسامَ المعارفِ خمسةٌ، مضمرٌ، فعلمٌ وإشارةٌ، فذو أداةٍ ومضافٌ"[4].

ويرى الباحث صحة ما اعْتَرَضَ به ابنُ هشامٍ رغمَ لهجتِه القاسية على ابنِ مالك في هذا الاعتراض؛ حيث إنَّ ابن هشام مسبوق لهذا الرأي، فقد ذكره أبو حيان قبله وفصَّله، فقالَ: " وقولُه: (ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام) لا أعلمُ أحدًا ذهب إلى هذا التفصيل في المضمر، فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب، إلا هذا الرجل، والذين ذكروا أن أعرف المعارف هو المضمر قالوه على الإطلاق، ثم يليه اسم"[5].

وقد ذهب أبو حيّان إلى أنَّ " أعرف المعارف هو العلم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم المعرف بأل"[6].

---

(1) آل عمران، ص179.

(2) ابن مالك، التسهيل (21).

(3) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، ص99.

(4) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، (ص100).

(5) أبو حيَّان، التذييل والتكميل (114/2).

(6) المصدر السابق (113/2-114).

وفي تعليل رأيِهِ قال: "وإنما ذهبت إلى ذلك لأن اسم العلم جزئي وضعًا واستعمالًا، وباقي المعارف هي كليات وضعًا جزئيات استعمالًا"[1].

وقد بيَّن ذلك بقوله: "بيان ذلك أنَّ المضمر وضع المتكلم منه لكل متكلم، والمخاطب لكل مخاطب، والغائب لكل غائب، فكل متكلم يصلح له أن يعبر عن نفسه ب "أنا" وكل مخاطب يصلح أن يعبر عنه ب "أنت" وكل غائب يصلح أن يعبر عنه ب "هو"، فهذه موضوعات كليةً لا يختص بها بعض دون بعض، لكن إذا استعملت صارت جزئيةً، ولم يشركه أحد فيما أسند إليه"[2].

ثم وضح سبب تقديم العلم على اسم الإشارة فقال: "وكذلك اسم الإشارةً وضع صالحًا/ لكل من يشار إليه، فإذا استعمل في واحد، فقيل مثلًا: هذا قائم، لم يشركه في القيام المسند إليه أحد"[3]. وبعد ذلك بيَّن سبب تقديم العلم على المعرّف بأل، فقال: "وكذا أل، هي صالحةً لأن يعرف بها، فإذا استعملت في واحدٍ نكرة عرفته، وهمزته على شيء بعينه"[4].

(المسألة الثامنة)

اعتراض على نظم الكافية وموافقة نظم الألفية

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ التُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

قال ابن هشام: "ختم بهذا الفصلِ بابَ الضميرِ، وذكرَه في "الكافية" في أوَّلِه، وما فعلَه في هذه الخلاصةِ أَوْلَى"[5].

يتضح من كلام ابن هشام أنَّه وافق ابن مالك في جعل هذا البيت الذي تحدث به عن (نون الوقاية) خاتمةَ فصلِ بابِ الضميرِ، وخالفه في جعلِ شبيهَهُ أوَّل الفصل في الكافية؛ حيث قال ابن مالكٍ فيها:

وقَبْلَ ذِي اليَا النُّونُ واقيًا لُزِمْ مَعْ كُلِّ فِعْلٍ غَيْرَ نَادرٍ عُلِمْ[6]

(المسألة التاسعة)

التباس المذكرينِ بالمؤنثين

وَ(ذانِ تَانِ) لِلمُثَنَّى المُرْتَفِعْ وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ تَيْنِ) اذْكُر تُطِعْ

شرح البيت: (ذانِ) راجعٌ لتثنية الأول وهو (ذا)، و(تانِ) راجعٌ لتثنية الثاني وهو (تا)، ولا يثنى من ألفاظ المؤنث إلا (تا)، وقوله: المرتفع يعنى أن هذين اللفظين المقرونين بالألف إنما يكونان للمرتفع من التثنية؛ لأن الألف فيهما علامة للرفع، وسوى الرفع هو النصب والجر فيشار إلى المثنى المنتصب والمنخفض (بذَيْنِ وتَيْنِ) مقرونين بالياء؛ لأن الياء علامة الجر والنصب[7].

(1) السابق (114/2).
(2) السابق (114/2).
(3) السابق (114/2).
(4) السابق (114/2).
(5) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، (ص112).
(6) ابن مالك، شرح الكافية (224/1).
(7)انظر: المكودي، شرح المكودي على الألفية (ص31).

واختار ابن هشام رأيَ السيرافي في اعتراضه على ابن مالك، فقال في [تانِ]: "إنَّه لا يصلح أن تكون تثنيةً لـ: (تَا، وتِي، وتِهْ)، وإنَّهم لم يثنوا (ذِي، وذِهْ)؛ لئلّا يلتبس المؤنثان بالمذكَّرين"[1].

ثم أورد ابن هشام رأي الشَّلوبين[2]: إنَّه لم يُثنَّ إلا تا"[3].

ثم علَّق ابن هشام بقوله: "فإن أراد نفيَ تثنيةِ (ذي، وذِهْ) فهو موافقٌ للسيرافي، وإنْ أراد ظاهرَ لفظِهِ فحجَّتُه أنَّ الأولى أنْ يكونَ المؤنث كالمذكَّر، و(تا) نظير (ذا)، فينبغي أن تكونَ التثنيةُ له، وأيضًا فلا يُدَّعى أنَّه تثنيةُ (تِي)، وأنَّ الكسرةَ قُلبتْ فتحةً بغير دليلٍ، وهذا لا يزيلُ احتمالَ ما قاله السّيرافيُّ[4]".

وقد فصَّل الشاطبيُّ القولَ في شرحه فقال:

يتعلق بهذا الكلام مسألتان:

إحداهما: أن قوله: (وذان تان ..) إلى آخره، نبه به على أن الكلمتين غير جاريتين على حكم التثنية الحقيقية، وأنهما فيهما مخالفة والذي دل على ذلك أنه ذكر حكمهما في الرفع والنصب والجر بالنص، ولم يقتصر على الإحالة على حكم التثنية، إشعارًا بأنَّ (ذا وتا) محذوف منهما الألف في التثنية، إذ كان الأصل أن يقال: ذوان وتوان...ولأجل هذا قال: (اذكر تطع) أي تطع أمر العرب تنبيها على أنهما غير جاريين على القياس[5].

والثانية: أن كلامه هنا ليس فيه ما يدل على أن (هذين وهاتين) عنده من قبيل المثنى حقيقة، بل يحتمل أن يكون مذهبه مذهب الجمهور في كونهما جاريين مجرى المثنى وليسا بمثنيين، ويحتمل أن يكونا عنده من قبيل المثنى حقيقة، لكن لم تثبت ألفهما مع ألف التثنية، إلا أن في لفظه ما يدل على كونهما مثنيين حقيقة، وذلك في باب الإعراب والبناء، فإنه لما ذكر ما يجري مجرى المثنى في الإعراب لم يذكر ذان وتان، ولا اللذان واللتان. والمسألة خلافية والجمهور على خلاف ما ذهب إليه الناظم[6].

(المسألة العاشرة)

تشديد نون التثنية تعويضًا للمحذوف

وَالـــنُّـــونُ مِـــنْ (ذَيْـــن وَتَـــيْـــنِ) شُـــــدِّدا أَيْضـــــا وَتَـــعْـــويـــضٌ بِـــذَاكَ قُصِـــــدَا

قد تشدد النون في تثنية اسم الإشارة أيضًا حين يصحبها الألف باتفاق، ومنه قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿فذانِّك برهانان﴾[7], وجاء في وجه التشديد قول ابن مالك: (وتعويض بذاك قصدا) يعني: أن تشديد النون في "اللذينِّ واللتينِّ" قصد به

(1) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، (ص128).انظر: السيرافي، شرح السيرافي (60/1).
(2) الشَّلوبين، شرح الشَّلوبين على الجزوليَّة (661/1).
(3) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، (ص128).
(4) أي: التباس المذكرين بالمؤنثين.
(5) انظر: الشاطبي، شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (397/1-398).
(6) انظر: المصدر السابق، (398/1).
(7) القصص (32).

التعويض عن الياء المحذوفة على غير قياس كما تقدم, والتشديد في "ذين وتين" عوض عن الألف المحذوفة من "ذواتا" فإن حقها الثبوت كما ثبتت ألف المقصور, هذا مذهب المصنف[1].[2]

قال ابن هشام معترضًا على ابن مالك: "في التصغير تقولُ في (ذَا): (ذيَّا)، وفي (تَا): (تيَّا)، وإذا ثنيتهُما حذفتَ الألفَ، فقلتَ: (ذيَّانِ، وتيَّانِ)، فينبغي أنْ لا يجوزَ التشديدُ؛ لأنَّ التثنيةَ لم تزلْ أحدَ الأصلَينِ، إنما أزالتْ ألفًا زائدةً"[3].

ويردُّ هذا الاعتراض ما أورده الشاطبي من أنَّ التشديد جائزٌ لا واجب، وقد بيَّن وجه الجوازِ في المسألة، فقال: "إنه لما لم يحتم الحكم بالتشديد، بل أتى به حكاية عن العرب إذ قال: "(شُدِّدا) يعني أن العرب شددته لم يكن في الكلام قضاء بوجوب ذلك مع ما تقدم له من أنهما من قبيل المثنى حقيقة، فالأصل الذي هو التخفيف ثابت، وأيضا فهو مقرون بما تقدم أن التشديد فيه جائز لا واجب وهو اللذان واللتان، فحصل من مجموع هذا عدم انحتامه"[4].

وعقَّب الشاطبي على قولِ ابن مالك (وتعويض بذاك قصدا) فقال: "ذاك: إشارة إلى التشديد المذكور، ولما ذكره شاملا لاسم الإشارة والموصول كان تعليله شاملا لهما، وذلك صحيح، وأتى بالإشارة المقتضية للبعد اتساعًا، ولأنه قصد قريبًا، وهو: (ذان، وتان)، وبعيدًا، وهو: (اللذان، واللتان)، ولأنه قد يعامل القريب معاملة البعيد وبالعكس فلا محذور، ويعني أن العرب قصدت بهذا التشديد أن تعوض من الحرف المحذوف في التثنية فإن الياء تحذف وجوبًا من (الذي، والتي) وكذلك الألف من (هذان، وهاتان). فأرادوا أن يجعلوا التشديد (في ذلك) كالعوض مما حذفوا جبرًا له، والعوض يقوم مقام المعوض منه حتى كأنه موجود"[5].

ويرى الباحث أنَّ الشاطبي قد جاء بالقول الفصل في المسألة؛ حيث بيَّن مراد ابن مالك من قوله: (شُدِّدا)، أي أنَّ ابن مالك نقل ما قالته العرب ولم يحتم بالوجوب، وإنما التشديدُ جائزٌ بدليل ما ورد عن العرب.

(المسألة الحادية عشرة)

(الأُلَى الذينَ) أسماءُ جمعٍ وليست جموعًا

جَمْعُ (الذِي): (الأُلَى)، (الذِينَ) مُطْلَقًا وَبِعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

قال ابن مالكٍ في شرح التسهيل: " الصحيح أنَّ (الذينَ) جمع (الذِي) مرادًا به من يعقل، وأن (اللائين) جمع (اللاء) مرادف الذين"[6].

اعترض ابنُ هشامٍ على ابن مالك بقوله: " [الأُلَى الذِينَ]: التحقيق أنَّها أسماءُ جمعٍ، أمَّا الأول فواضح؛ لأنه ليس من لفظ (الذِي)، وأمَّا الثاني فلوجهين:

(1) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (240/1).
(2) انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (422/1).
(3) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك (ص134).
(4) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (431/1).
(5) المصدر السابق (432/1).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (195/1).

أحدهما: أنَّ دلالةَ الجمعِ دلالةُ تَكرارِ الواحدِ بالعطفِ، وهذا ليس كذلك؛ لأنَّ (الذي والذي والذي) يحتملُ العُقلاءَ، وغيرَ العُقلاءِ، والنوعينِ، بخلافِ (الذِينَ).

والثاني: أنَّه لا يثنَّى ويجمَعُ إلا ما تتعرَّفُ نَكِرَتُهُ"[1].

ويرى الباحث أنَّ ابن الناظم قد أورد هذا الاعتراض قبل ابن هشام، فقال: " ومنها (الذين) لجمع من يعقل، و (الألى) بمعناه، نحو: جاء الألى فعلوا، كما تقول: جاء الذين فعلوا، وهو اسم جمع، لأنه لا واحد له من لفظه، والذين كذلك، لأنه مخصوص بمن يعقل، و (الذي) عام له ولغيره. فلو كان (الذين) جمعًا له لساواه في العموم، لأن دلالة الجمع كدلالة التكرار بالعطف"[2].

لكنَّه اعتذرَ لأبيه بقوله: "(فالألى والذين) من أسماء الجموع، وإطلاق الجمع عليهما اصطلاح لغوي، لا حرج على النحوي في استعماله"[3].

وقد أورد الشاطبي اعتراض ابن هشام في شرحه وبررَ استخدام ابن مالك للجمع كما بررَه ابنُه، فقال: (جمع الذي الألي الذين) فجعلهما معا جمعًا للذي وذلك غير مستقيم، أما (الألي) فهو من غير لفظه فهو اسم جمع له لا جمع حقيقة وهذا متفق عليه، وأما (الذين) فلا يصح أن يطلق عليه أنه جمع للذي وعلى مذهب الجمهور هو اسم جمع مطلقا كالمخالف في اللفظ، وقد بررَ الشاطبي لابن مالك استخدامه لمصطلح الجمع بأنه أطلق هذا اللفظ على الاتساع في العبارة، واعتبار المعنى مع قطع النظر عن اصطلاح النحوي[4].

(المسألة الثانية عشرة)

(أل) لتعريفِ معهودٍ عهدًا ذهنيًّا وليست للماهيَّة

(أَلْ) حَـرْفُ تَـعْـرِيـفٍ أَوِ الـلَّامُ فَـقَـطْ فَـــــ: (نَـمَـطٌ) عـرَّفْـتَ قُـلْ فِـيـهِ: (الـنَّـمَـطْ)

قال ابن مالك في شرح الكافية: إنَّ (أل) في (اشْتَرِ اللَّحْمَ) يسميها المتكلمون: تعريف الماهية؛ لأن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته، فقد صار ما يبعثه لأجله معهودًا بالعلم، فهو في حكم المذكور أو المشاهد[5].

واعترض ابن هشام على كونِ (أَلْ) في جملة (اشتَرِ اللَّحمَ) للماهية، فقال: "أمَّا (أَلْ) في "اشتَرِ اللَّحمَ" ليست للماهية، بل لتعريفِ معهودٍ عهْدًا ذهنيًّا"[6].

(1) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك (ص135).
(2) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص54).
(3) المصدر السابق (ص54).
(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (1/437-438).
(5) انظر: ابن مالك، شرح الكافية (1/322).
(6) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك (ص149).

ويميل الباحث إلى رأي ابن هشامٍ بأنَّ (أَلْ) في (اشْتَرِ اللَّحمَ) ليست للماهية وإنّما للعهدِ الذهني، ويؤكد صحةَ اعتراض ابن هشام ما أورده الدماميني من قول ابن الحاجب: " الأعلام الجنسية وضعت أعلامًا للحقائق الذهنية المتعلقة, كما أشير باللام في نحو: اشتر اللحم, إلى الحقيقة الذهنية, فكل واحد من هذه الأعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة"[1].

وقد أقرَّ والمرادي، وابن الصائغِ، والوقّاد أيضًا بأنَّ (أَلْ) في (اشْتَرِ اللَّحمَ) للعهد الذهني وأنَّك لا تريدُ فيها الجنس ولا معهودًا تقدَّم[2].

(المسألة الثالثة عشرة)

كثرة التقدير عند حذف المنصوب وبقاء المرفوع

وَمَـا لِـــــــ: (لاتَ) فِـي سِـــوى حِـيـنٍ عَـمَـلْ وَحَـذْفُ ذِي الـرَّفـعِ فَشَـــا والـعَـكْـسُ قَـلْ

شرح البيت: أي: أنَّ لات لا تعمل في غير الحين، أي: الزمان، ولا بدَّ من حذف أحد معموليها، والمشهورُ حذف المرفوع، وقد يُحذفُ المنصوب لكنَّه قليل[3].

قال ابن مالك في تقدير المنصوبِ إذا حُذفَ المنصوبُ وبقي المرفوعُ: "وأما "لات" فإنهم رفعوا بها "الحين" اسمًا، ولا يكادون يلفظون به بل بآخر منصوب خبرًا كقوله –تعالى: {فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاص}. أي: وليس الحين حين مناص، ولا بد من تقدير المحذوف معرفة؛ لأن المراد نفي كون الحين الحاضر حينًا ينوصون فيه أي: يهربون، أو يتأخرون. وليس المراد نفي جنس حين المناص. ولذلك كان رفع الحين الموجود شاذًّا؛ لأنه محوج إلى تكلف مقدر يستقيم به المعنى، مثل أن يقال: (معناه ليس حين مناص موجودًا لهم حين تناديهم ونزول ما نزل بهم). إذ قد كان لهم قبل ذلك حين مناص، فلا يصح نفي جنسه مطلقًا، بل مقيدًا"[4].

اعترض ابن هشام على ابن مالك جعله (موجودًا) خبرًا لـ: (لات)، فقال: "وظاهره أنَّه جعل (موجودًا) الخبرَ وهذا لا يصحُّ؛ لأنَّ (لاتَ) لا تعمل إلا في الحين، والصواب أنَّ تقديره: "ليس حينُ مَناصٍ حينًا موجودًا" إلى آخره، فيكون (موجودًا) صفةً للخبرِ، لا خبرًا"[5].

ويرى الباحث صحةَ ما ذهب إليه ابن هشام؛ فقد أورد الصَّبَّان في تحشيته على الأشموني: "قوله: (أي كائنًا لهم) ظاهره جعل كائنًا خبر لات وهو لا يصح لأنَّ من شروط عملها كون معموليها اسمي زمان فيجب أن يقدر ولات حين مناص حينًا كائنًا لهم، فيكون كائنًا صفة للخبر لا خبرًا"[6].

(1) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (141/2).
(2) انظر: ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (407/1)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (463/1)، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح (77/2).
(3) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (278/1)، و محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك (265/1).
(4) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (442/1).
(5) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك (ص216).
(6) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (378/1).

(المسألة الرابعة عشرة)

(أوْشَكَ، وكَرَبَ) ليسا على السّواء

وَمِـــثْـــلُ (كَـــادَ) فـــي الأَصَـــــحِّ كَـــرَبَـــا وَتَـــرْكُ (أَنْ) مـــع ذِي الشّـــــروعِ وَجَـــبَـــا

قال ابنُ مالكٍ في اقترانِ خبرِ (أوشكَ، وكَرَبَ) بأنْ" والأمران في (أوشك، وكرب) على السواء، أو مقاربان له"[1].

وقد اعترض ابن هشام على قول ابن مالك في شرح الكافية (أوشك، وكرب) على السواء، وقال بأنّه مخالفٌ لما ذكره في بيت الألفية بأنَّ (كَرَبَ) ك: (كَادَ)، من ثَمَّ قال: الحق ما ذكر في بيت الألفية، وأنَّ سيبويه[2] لم يسمع لحاقَ (أنْ) بخبر (كَرَبَ)[3].

ويرى الباحث صحة ما ذهب إليه ابن هشام من اعتراضه على شرح الكافية وتأييديه للألفية؛ لأنَّ (كَرَبَ) ك: (كَادَ) يَقِلُّ اقترانُها بـ: (أَنْ)، أمَّا (أوشَكَ) ك: (عسى) يكثُرُ اقترانهُا بـ: (أنْ)[4].

المسألة (الخامسة عشرة)

تسكين عينِ (مَعَ)

وَ(مَـــعَ) (مَـــعْ) فِـــيـــهَـــا قَـــلِـــيـــلٌ وَنُـــقِـــلْ فَـــتْـــحٌ وَكَسْـــــرٌ لِسُـــــكُـــونٍ يَـــتَّـــصِـــــلْ

اعترضَ ابن هشام على ابن مالك، بقوله: "في هذا الكلام نظرٌ؛ لأنَّ المحكوم عليه هو (مَعَ) بفتحٍ، والحكم هو تسكين العين، وتسكينُ العينِ المفتوحةِ مع كونها مفتوحةً ممتنعٌ، فمثلُ هذا لا يحسنُ استعمالُه، وإنما يحسنُ أن يكونَ مفهوم المحكوم عليه موجودًا مع الحكم ومع عدمه، كالحكم على الاسم بأنَّه يرفعُ وينصبُ ويجرُّ، فإنَّ مفهوم الاسم موجودٌ مع الإعراب وعدمه"[5].

ويفهم من كلام ابن هشام أنَّ (معْ) بسكون العين قد انتقلت للحرفيّة عندما سكنت فلم يثبت لها الحكم، ولذلك وجب على ابن مالك التفريق بينهما.

الوجه في (مع) أن تكون مفتوحة العين، وهو مشهور كلام العرب، فتقول: قعدتُ مع زيدٍ، وجئت مَعَك، ومن ذلك ما أنشده سيبويه[6]:

فـــريشِـــــي مِـــنْـــكُـــم وَهَـــوايَ مَـــعْـــكُـــمْ وإن كـــانَـــتْ زيـــارتُـــكـــم لِـــمَـــامَـــا

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (454/1).

(2) انظر: سيبويه، الكتاب (159/3).

(3) انظر: ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك (ص220).

(4) انظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (110/1)، والمكودي، شرح المكودي على الألفية (ص66).

(5) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك (ص318).

(6) انظر: الكتاب 3/ 287 منسوبًا إلى الراعي، وهو لجرير في ديوانه 410. والبيت في أمالي ابن الشجري 1/ 245، 2/ 254، وابن يعيش 2/ 128، 5/ 138، والتصريح 2/ 48، والأشموني 2/ 265، والعيني 3/ 432.

إنّ (مَعَ) اسم من الأسماء إذا كانت مفتوحة العين، إذ لو كانت عنده حرفاً لذكرها في حروف الجرّ دون هذا الباب. وأما الساكنة العين فالظاهر من الناظم أنها اسم كذلك؛ إذ لم يُفَرِّق بينهما في الحكم، بل أشعر بأنها هي قوله: (مَعْ فيها قليل) يريد أنَّ للعربِ استعمالين في اللفظ، ولم يقل إنها مع السكون حرف فَدَلّ على أنه مخالفٌ لمن قال: إنها مع السكون حرف[1].

وردَّ ابن مالك على من زعم بأن (مَعْ) حرف بأنَّه ليس بصحيح، لأن المعنى مع الحركة والسكون واحد فلا سبيل إلى الحرفية. وعلَّق على زَعْمِ النحاس بأنَّ النحويين مجمعون على أن الساكن العين حرف، بقوله: وهذا منه عجب، لأنَّ كلام سيبويه مشعر بلزوم الاسمية على كل حال، وأن الشاعر إنما سكّنها اضطرارا، وكذلك فقد رَجَّح ابن مالك في شرحه الاسميةَ بأن المعنى في الحركة والسكون واحدٌ، فلا سبيل إلى الحرفية [2].

وقد رأى سيبويه والخليل أَنَّ السكون للاضطرار[3].

ويردُّ على رأي سيبويه والخليل من خلال قول ابن مالك: ((مَعْ فيها قليل))، يدلّ على أن السكون ليس مختصاً بالضرورة، بل هو واقعٌ في الكلام؛ قد نُقِل عن الكسائي أن ربيعة تقول: ذهبتُ مَعْ أخِيك، وجئت مَعْ أبيك، بالسكون، وعليه حمل المؤلفُ بيت الراعي: فريشي منكُم وهَواي مَعْكُمْ[4].

وقد علَّق الشاطبي على رأي سيبويه، بقوله: "وهذا النقل يقتضي خلاف ما ذهب إليه سيبويه من أن السكون اضطرارٌ شعريٌّ؛ إذ لم يثبتُ عنده لغةً، وإذا ثَبَتَ لغةً، وإذا ثَبَتَ لغةً فلا مقالَ لأحدٍ، لسيبويه ولا لغيره مع السماعِ، ومن حَفِظ فمحفوظُه حجةٌ على من لم يحفَظ"[5].

المسألة (السادسة عشرة)

تصدير الحكم لـ: (غيرُ) والأصل لـ: (قبلُ وبعدُ)

قَبلُ كَغَيْرُ بعدُ حَسْبُ أوَّلُ ودُونُ والجِهاتُ أيضًا وعَلُ

اعترض ابن هشام على ابن مالك مختارًا رأي ابن الحاجب في أنَّ (غيرُ، وحسبُ، وحيثُ) جرتْ مجرى (قبلُ وبعدُ) [6]، بقوله: "كلام ابن الحاجب يقتضي أنَّ الحكم في الأصل لـ: (قبلُ) و(بعدُ) ونحوهما من الظروف، وأنَّهم حملوا عليهنَّ (غيرًا) و(حسبًا) وكلام الناظم قد يوهم العكس؛ فإنَّه صدَّر الحكم لـ (غيرُ)، ثمَّ بيَّن أنَّ هذه الألفاظ تجري مجراها، والصوابُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الظرف أحقُّ بالبناء، وأمكنُ فيه من (غيرُ)؛ لأنَّها مضمَّنةٌ معنى الحرف.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية (4/127-128).
(2) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (2/242).
(3) انظر: سيبويه، الكتاب (3/287).
(4) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (2/241).
(5) الشاطبي، المقاصد الشافية (4/129).
(6) انظر: ابن الحاجب، الكافية (ص36).

ولم أرَ أحدًا من العلماء فيما اطّلعت تطرَّق لمثل هذا الاعتراض، رغم صحة ما ذهب إليه ابن هشام؛ لأنَّ (قبلُ وبعدُ) ظرفان، حذف ما يضافان إليه، فلم يخل إما أن ينوى معناه دون لفظه، أو ينوى لفظه ولا ينوى معناه، فإن نوى معناه دون لفظه بنيت على الضم؛ لشبهها بحرف الجواب والاستغناء عما بعدها, مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار[1].

المسألة: (السابعة عشرة)

إطلاق النصب عند تنكير (قبلُ، غَيْرُ، بعدُ حَسْبُ، أوَّلُ، دُونُ، الجهاتُ، عَلُ)

وأعـــربُـــوا نَصْـــــبـــاَ إذا مـــا نـــكَّـــرا قـــبـــلاً، ومـــا مِـــنْ بـــعـــدِ قـــد ذُكِـــرا

أورد ابن هشام اعتراضين على قول ابن مالك: (وأعربوا نصبًا)؛ وهذان الاعتراضان هما[2]:

1- أنَّ ظاهر كلام ابن مالك يوهم النصب فيهنَّ على وجهٍ واحد، وإنما هو مختلف.

2- أنَّ النصب بعد المعرفة خاصةً، ولا يجوز الإطلاق، لعدم كونها حالًا في حال وقعت بعد النكرة؛ بل تعرب نعتًا، فلا يستقيم نصبه مطلقًا.

وقد فصّل ابنُ هشامٍ المسألة في أوضح المسالك، فقال: إنَّ (حسب) لها استعمالان:

أحدهما: أن تكون بمعنى كافٍ؛ فتستعمل استعمال الصفات، فتكون نعتا لنكرة؛ كـ (مررت برجلٍ حسبِكَ من رجلٍ)، أي: كافٍ لك عن غيره، وحالًا لمعرفة، كـ (هذا عبدُ اللهِ حسبُكَ من رجلٍ)، واستعمال الأسماء، نحو: ﴿حَسۡبُهُمۡ جَهَنَّمُ﴾[3] ﴿فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُ﴾[4]، (بحسبِكَ درهمٌ) وبهذا يُرد على من زعم أنها اسم فعل، فإنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق.

والثاني: أن تكون بمنزلة (لا غير) في المعنى: فتستعمل مفردة؛ وهذه هي حسب المتقدمة؛ ولكنها عند قطعها عن الإضافة، تجدد لها إشرابها هذا المعنى، وملازمتها للوصفية، أو الحالية، أو الابتدائية، وبناؤها على الضم؛ تقول: (رأيت رجلًا حسبُ) و(رأيت زيدًا حسبُ)، واقتضى كلام ابن مالك، أنها تعرف نصبًا -إذا نكرت- كقبل وبعد[5].

وقد أورد ابن هشامٍ قولَ أبي حيَّان، فقال: "قال أبو حيان: ولا وجه لنصبها؛ لأنها غير ظرف إلا أنه نقل عنهم نصبها حالا إذا كانت نكرة[6]"[7].

(1) انظر: المرادي، توضيح المقاصد (817/2).

(2) انظر: ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك (ص324).

(3) المجادلة (8).

(4) الأنفال (62).

(5) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك (140/3).

(6) انظر: أبو حيَّان، منهج السالك (298/3).

(7) ابن هشام، أوضح المسالك (140/3).

ودفع ابن هشام رأي أبي حيان، فقال: "فإن أراد بكونها نكرة قطعَها عن الإضافة اقتضى أنَّ استعمالها حينئذ منصوبةً شائعٌ. وأنها كانت مع الإضافة معرفة، وكلاهما ممنوع، وإن أراد تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذٍ؛ لأنها لم ترد إلا كذلك، وأيضا فلا وجه لتوقفه في تجويز انتصابها على الحال حينئذ؛ فإنه مشهورٌ"[1].

واعترض ابن هشام على ابن مالكٍ أيضًا، فقال: "وأيضًا، فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك؛ لأن مراده التنكير الذي ذكره قبل وبعد، وهو: أن تقطع عن الإضافة لفظا وتقديرًا"[2].

وقد اعترض ابن هشامٍ على (عَلُ)، فقال: "هذا الذي قاله يُوهم أن (عَلُ) تضاف وتُقطع، وليس كذلك، قال ابنُ الضَّائِع[3]: (عَلُ) لا يُلفَظ لها بمضاف إليه، فيكون مشعر به في الإضافة، فتكونُ المعربةُ هي المبنيةَ بعينها بالنسبة إلى التعريف، كما في "قبلُ" و"بعدُ"، وإنما تعرب (عَلُ) إذا أريد بها النكرةُ فقط، فقيل: (مِنْ عَلٍ)، فالمبنيةُ معرفة، والمعربةُ نكرة، وليست المعرفةُ هي النكرةَ"[4].

وكذلك قال ابنُ هشامٍ في أوضح المسالك: "وأما (علُ) فإنها توافق (فوق) في معناها، وفي بنائها على الضم، إذا كانت معرفة، كقوله: [الكامل]

..... وأتيتُ نحوَ بني كُلَيبٍ مِنْ علُ[5]

أي: من فوقهم، وفي إعرابها إذا كانت نكرة، كقوله: [الطويل]

..... كَجلمودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلُ[6]

أي: من شيءٍ عالٍ، وتخالفها في أمرين: أنها لا تستعمل إلا مجرورة بـ (مِنْ)، وأنها لا تستعمل مضافة؛ كذا قال جماعة، منهم: ابن أبي الربيع –وهو الحق– وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الألفاظ: أنها يجوز إضافتها، وقد صرح الجوهري بذلك؛ فقال: يقال (أتيته من علِ الدارِ)[7] بكسر اللام، أي: من عالٍ، ومقتضى قولِ ابن مالك: أنها يجوز انتصابها على الظرفية، أو غيرها، وما أظن شيئا من الأمرين موجودًا"[8].

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك (140/3).

(2) المصدر السابق (141/3).

(3) انظر: ابن الضائع، شرح الجمل (269/3).

(4) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك (ص325).

(5) الفرزدق؛ همام بن غالب، وهذا عجز بيت يهجو فيه جريرا وصدره قوله: (ولَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيةٍ) انظر: ديوان الفرزدق: (723)، وهو من شواهد: التصريح: (2/ 54)، وشذور الذهب (49/ 151)، وشرح المفصل: (4/ 89)، والعيني: (3/ 447)، وهمع الهوامع: (1/ 210)، والدرر اللوامع: (1/ 177).

(6) امرؤ القيس بن حجر الكندي، وهذا عجز بيت وصدره قوله: (مكرٍ مفرٍ مُقْبلٍ مُدْبِرٍ مَعًا) والبيت من معلقته المشهورة ومن أبيات يصف فيها فرسه، انظر: ديوان امرئ القيس: (154)، وهو من شواهد: سيبويه: (2/ 309)، والمحتسب: (2/ 342)، وشرح المفصل: (4/ 89)، والمقرب: (46)، والعيني: (3/ 449)، والهمع: (1/ 210)، والدرر: (1/ 177).

(7)انظر: الجوهري، الصحاح (2435/6).

(8) ابن هشام، أوضح المسالك (141/3–143).

وقد أكد الأشموني ما ذهب إليه ابن هشام في مخالفته الناظمَ والجوهري، فقال: "اقتضي كلامه أيضا أنَّ (علُ) تجوز إضافتها، وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية. وتوافق (فوقَ) في معناها، وتخالفها في أمرين: أنها لا تستعمل إلا مجرورة بـ (مِنْ)، وأنها لا تستعمل مضافة، فلا يقال: (أخذته مِنْ علُ السطحِ)، كما يقال: من علوه، ومن فوقه، وقد وهم في هذه جماعة منهم الجوهري وابن مالك "[1]، وقد أيَّد الجرجاوي ما ذهب إليه ابن هشامٍ والأشموني[2].

والحاصل من قول ابن هشام: أن قبلًا وما بعدها لها أربعة أحوال: تصريح بالمضاف إليه، ونيته معنى ولفظًا، وعدمه لفظًا ومعنى، وهى في هذه الأحوال الثلاثة معربة، وعدم ذكر المضاف إليه ونيته معنى لا لفظًا وهى في هذه الحالة مبنية على الضم؛ وإنما بنيت في هذه الصورة؛ لأن لها شبهًا بالحرف لتوغلها في الإبهام، فإذا انضم إلى ذلك تضمن معنى الإضافة، ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ما هي مقطوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم؛ لأنه أقوى الحركات تنبيها على عروض شبه البناء[3].

قال الشاطبي: فإن قيل: تخصيصُه النصبَ في هذه الأشياءِ دون الجرّ والرفع إذا قُصِد تنكيرُهُا، ظاهرُ التحكُّم من غير دليلٍ، وأمرٌ لا يساعده عليه سماعٌ؛ فإن أكثر ما ذُكِر يدخل فيه الجرُّ وغيره؛ ألا ترى أنك تقول: (أتيتُه من فوقٍ ومن تحتٍ)[4].

وقد أورد الشاطبي قول سيبويه: "وسألته– يعني الخليل– عن قوله: (من دونٍ، ومن فَوقٍ، ومن تحتٍ، ومن قَبْلٍ، ومن بَعْدٍ، ومن دُبُرٍ، ومن خلفٍ)، فقال: أجروا هذا مُجرى الأسماء المتمكنة لأنها تضافُ، وتستعمل غير ظرفٍ"[5]. ثم قال سيبويه: وكذلك (من أَمامٍ، ومن قُدَّامٍ، ومن وراءٍ، ومن قُبُلٍ، ومن دُبُرٍ). وقال: وزعم الخليلُ أنهنَّ نكراتٌ إذا لم يُضفَن إلى معرفة، كما يكون (أَيْمُنٍ وأَشْمُلٍ) نكرة. وسألنا العربَ فوجدناهم يوافقونه، يجعلونه كقولك: من يَمْنَةٍ وشَأْمةٍ[6].

وقد عقّب الشاطبي أنَّ هذا الأمر ليس فيه نزاع، أي: في صحّة الجرّ فيها بالحرف، وأيضاً فمنها ما لا يُنصَبُ أبداً، وإنما تجده في السماع مجروراً بمن، وذلك (علُ) في قولهم إذا نَكَّروا وإذا عَرفّوا: من علُ، ومن علِ، وقيل: من عليه، والجميع يلزمه الجرّ بـ (مِن)، كما تَقدّم، وكما قال امرؤ القيس:

مِـكَـرٍّ مِـفَـرٍّ مـقـبـلٍ مُـدْبِـرٍ مـعـاً كَجُلْمودِ صَـخْرٍ حَطَّـهُ السَّـيـلُ مِنْ عَـلِ[7]

نلاحظ أنَّ (علِ) في البيت السابق جاءت مجرورة بـ (مِنْ) فأين إلزامُ الإعرابِ نصباً؟

(1) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (171/2).
(2) انظر: الجرجاوي، شرح التصريح على التوضيح (725/1)، والنجار، ضياء السالك (367/2).
(3) انظر: المكودي، شرح المكودي على الألفية (171).
(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية (140/4).
(5) سيبويه، الكتاب (289/3).
(6) انظر: المصدر السابق (298/3–290).
(7) امرؤ القيس، ديوانه (19).

وكذلك قال الشاطبي: لا أعلم في السماع تنكير (حسبَ) ونصبه بحيث يقال: لقيت زيداً حسباً، أو: فحسباً، وكلامه يقتضيه كما اقتضى نصب (عَلُ) حالة التنكير، وذلك غير موجودٍ. وكذلك القول في أوّل، فإنك تقول: ما لكذا أوّلٌ ولا آخرٌ، وأتيت الأمر من أولٍ ومن آخرٍ. وما كان نحو ذلك فلا يُقْتَصر به على النصب وحده، فالحاصل أن هذا الموضَع عارٍ عن التحصيل![1].

وقد اعتذر ابنُ عقيلٍ للناظمِ، فقال: " وأشار بقوله (وأعربوا نصبًا) إلى الحالة الثالثة وهي ما إذا حذف المضاف إليه ولم ينوَ لفظه، ولا معناه فإنها تكون حينئذ نكرة معربة، وقوله (نصبًا) معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار فإن دخل عليها جرت، نحو: (مِنْ قَبلٍ ومِنْ بَعدٍ) ولم يتعرَّض المصنف للحالتين الباقيتين أعني الأولى والثانية؛ لأن حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب وهو الإعراب وسقوط التنوين كما تقدم في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها"[2].

ويرى الباحث أنَّ رأيَ ابن عقيل هو عينُ الصواب –وفيه إنصاف لابن مالك– حين قال: إنَّ المصنّف لم يتعرض للحالتين الباقيتين لأن حكمهما ظاهر معلوم[3]، ومن المؤكد أنَّ ابن مالك لا يخفى عليه مثل هذا الأمر.

المسألة (الثامنة عشرة)

تنبيهان على (أوَّلُ، وحَسْبُ)

أوردَ ابنُ هشامٍ تنبيهين في هذه المسألة، وهما[4]:

1- أن بناء (أوَّلُ) على حركةٍ مبطلٌ لتعليل بناء (قبلُ) و(بعدُ) على الحركة؛ لخشية التقاء الساكنين، على أنه باطلٌ من وجهٍ آخَرَ، وهو أن كل مبنيٍّ أصلُه الإعرابُ، فليس حقُّه السكونَ، بل الحركة.

2- أنَّ بناء (حَسْبُ) على الضم دليلٌ على بطلان قولِ مَنْ علَّل بناء (قبلُ) و(بعدُ) على الحركة بأنهم أرادوا تكميلَ الحركات لهما؛ لثبوت الفتحة والكسرة لهما حالةَ الإعراب، أو بأنهم تخيَّروا لهما حركةً لا تُوهِم إعرابًا؛ لأنهما حالةَ الإعراب لا يكونان مضمومين، وبيان المراد: أن "حَسْبًا" تكون مضمومةً في حالة الإعراب، وإنما الظاهر –والله أعلمُ– أنهم أرادوا أن يخصُّوا هذه الأسماءَ بأقوى الحركات حين طَرَأَ البناءُ عليها بعد أن لم يكن، ومثلُ ذلك: "أيّ" الموصولةُ، فإنها حالةَ الإعراب صالحةٌ للحركات الثلاث، ومثلُ ذلك: المنادى، فإن بناءه عارضٌ أيضًا، وأما (خمسةَ عشرَ) فراعَوا فيه الخفةَ؛ للطُّول، وأما (لا رجلَ) فكـ (خمسةَ عشرَ) أيضًا.

ويرى الباحث صحة ما استدلَّ به ابنُ هشامٍ ببناءِ (أوَّلُ) على الضم إنْ قُطِعَتْ عن الإضافة على أنَّ بناءَ (قبلُ) و(بعدُ) على الضم ليس على السكون، كمن زعم أنَّ بناءها على السكون ولكنها حرِّكت بالضم منعًا لالتقاء الساكنين.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية (4-140-142).

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (75/3).

(3) انظر: المصدر السابق (75/3).

(4) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك (ص324).

وأيضًا استدلّ ابن هشامٍ ببناءِ (حسبُ) على الضم، على أنَّ بناءَ (قبلُ) و(بعدُ) على الضم ليس لتكميل الحركات لها؛ وإنما لأنهم تخيروا لها أقوى الحركات عندما طرأ عليها البناء، ويرى الباحث صحة ما ذهب إليه ابنُ هشام لأنَّ (حسب) تقبل جميع الحركات حال إعرابها واستعمالها استعمال الأسماء، نحو: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾[1] ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾[2]، (بحسبِكَ درهمٌ).

(المسألة التاسعة عشرة)

الإجمال والإيهام في قول الناظم (شِبْهِ فعلٍ) في مسألة فصل المتضايفين

فَصْـــلَ مُضـــافٍ شِـــبْـهِ فِعْـلٍ مـا نَصَـــبْ مَـــفـــعـــولاً أوْ ظَـــرْفـــاً أَجـــزْ ولـــم يُـــعَـــبْ

اعترض ابن هشامٍ على النظم في عدم تفصيل الناظم للأسماء الشبيهة بالأفعال، فقال: "قولُه: (شِبْهِ فعلٍ) يدخُل تحته: المصدرُ، والوصفُ، نحو: ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾[3]، و: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۦ رُسُلِهِۦ﴾[4]، إلا أنه في الثاني دونَه في الأول، ففي كلامه بعضُ إجمالٍ وإيهامٍ"[5].

فقد شرح ابنُ الناظمِ الأسماء الشبيهة بالفعل بقوله: " أجز فصل مضاف شبه فعل عما أضيف إليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف، فدخل تحت (مضاف شبه فعل) المصدر المضاف إلى الفاعل، واسم الفاعل المضاف إلى المفعول"[6].

ولم أجدْ أحدًا من الشرّاح تطرق لمثل هذا الاعتراض، وربما لم يتطرق الناظم لتفصيل الأسماء الشبيهة بالأفعال للعلم بها، وللعلم بأنَّ المصدرَ يعملُ عملَها ويندرج تحتَها في هذه المسألة.

الخاتمة

تناول البحث جزءًا يسيرًا من اعتراضات ابن هشامٍ على ابن مالكٍ في حاشيته الكبرى على الألفية، وقد ترجم البحث لابن مالك، وابن هشام، وعرَّف بحاشيته الكبرى، وقد توصل البحث لبعض آراء ابن هشام في حاشيته الكبرى على ألفية ابن مالك واعتراضاته على ابن مالك في ألفيته، ودرسها دراسةً وافية؛ حيث قارن الباحث آراء ابن هشام بآراء سابقيه ولاحقيه، وحلل المسائل وفصلها وأبدى رأيه في نهاية المطاف.

النتائج

وخلُصَ البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: بروز رأي ابن هشام بشكلٍ جلي في حاشيته الكبرى على ألفية ابن مالك، إما بالاعتراض، أو بالاختيار، أو بالاستدراك، وكذلك فقد أثبت البحث أنَّ ابن هشام قد أسند الأقوال إلى أصحابها، وكذلك فقد انفرد في بعض الأحيان بآراء خاصة لم يُسبق بها.

---

(1) المجادلة (8).

(2) الأنفال (62).

(3) الأنعام (137).

(4) إبراهيم (47).

(5) ابن هشام، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك (ص331).

(6) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص291).

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

القرآن الكريم.

الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن. (1358هـ . 1939م). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (المسمى منهج السالك على ألفية ابن مالك)*، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط2. مصر: مطبعة مصطفى الحلبي.

امْرُؤُ القَيْس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي. (1425هـ – 2004م)، *ديوان امرئ القيس*، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، ط2، بيروت: دار المعرفة.

الباهلي، أبو نصر أحمد بن حاتم. (1402هـ–1982م)، *ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب*، تح: عبد القدوس أبو صالح. ط1، جدة: مؤسسة الإيمان.

جرير، جرير بن عطية الخطفي. (1406هـ – 1986)، *ديوان جرير*، د.ط، بيروت: دار بيروت للطباعة.

الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. (1351هـ). *غاية النهاية في طبقات القراء*. ط1. مكتبة ابن تيمية. عُني بنشره برجستراسر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م)، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. (1407هـ – 1987م)، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، بيروت: دار العلم للملايين.

ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان الإسنوي المالكي. (2010م)، *الكافية في علم النحو*، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. (1392هـ– 1972م)، *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*، تح: محمد عبد المعيد ضان، ط2، الهند: دار المعارف العثمانية.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي. (1418هـ – 1998م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تح: رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو حيان النحوي الاندلسي، محمد بن يوسف. (1947م). *منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك*، تح: سيدني جلازر، ط1، –أضواء السلف– أمريكا.

أبو حيان، *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تح: حسن هنداوي، دمشق: دار كنوز إشبيليا، ط1.

الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر. (1403هـ – 1983م). *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*، تح: محمد بن عبد الرحمن المفدي، ط1، د.ن.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي. (1408هـ – 1988م)، *الكتاب*، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (2008م)، *شرح كتاب سيبويه*، تحـ: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1384هـ-1964م). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. تح: محمد أبي الفضل إبراهيم. ط2. بيروت: المكتبة العصرية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحـ: عبد الحميد هنداوي، د.ط، مصر: المكتبة التوفيقية.

الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم موسى. (1428هـ -2007م). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين. ط1. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية جامعة أم القرى.

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي. (1413هـ - 1991م)، *أمالي ابن الشجري*، تحـ: محمود الطناحي، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي. (1424هـ - 2004م). *اللمحة في شرح الملحة*، تحـ: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، السعودية، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي. (1417 هـ -1997م). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك* ط1، لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. (1400هـ - 1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تح: محيي الدين عبد الحميد. ط20. القاهرة. دار التراث للنشر والتوزيع، ودار مصر للطباعة.

أبو علي الفارسيّ. (1407هـ - 1987م)، المسائل الحلبيات، تحـ: د. حسن هنداوي، ط1، دمشق: دار القلم، بيروت: دار المنارة.

العيني، بدر الدين محمود. (1431هـ - 2010م). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)*، تحـ: علي فاخر، أحمد السوداني، محمد فاخر. ط1، مصر، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي. (1407هـ - 1987م)، *ديوان الفرزدق*، شرحه وضبطه: علي فاعور، لبنان، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الكتبي، محمد بن شاكر. (1430هـ-2009م). *فوات الوفيات*. تح: إحسان عباس. ط1. المنصورة: مكتبة الإيمان.

ابن كثير القرشي الدمشقي، الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر. (1419هـ-1998م). *البداية والنهاية*. تح: عبد الله بن محسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية. ط1. القاهرة: دار هجر للطباعة.

كحالة، عمر رضا. (1414هـ-1993م). معجم *المؤلفين*. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.

الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني. (د.ت). *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، تحـ: عدنان درويش، محمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. (1397هـ - 1977م). *شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ*، تحـ: عدنان عبد الرحمن الدوري، ط20، بغداد: مطبعة العاني.

ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. (1410هـ – 1990م). *شرح تسهيل الفوائد*. تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون. ط1. مصر: دار هجر للطباعة والنشر.

ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين. (1387هـ – 1967م)، *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، تحـ: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، (د.ت). *الألفية*، دار التعاون.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1402هـ–1982م). *شرح الكافية الشافية*. تح: عبد المنعم أحمد هريدي. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

المبرد، يوسف بن حسن بن أحمد الحنبلي. (1421هـ – 2000م)، *الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد*، تحـ: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان.

محاسن، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله. (د.ت). *المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي*، تحـ: محمد أمين، تقديم: سعيد عاشور، د.ط، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المرادي، أبو محمد بدر الدين. (1428هـ–2008م). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. تح: عبد الرحمن علي سليمان. ط1. دار الفكر العربي.

المكودي، عبد الرحمن بن علي. (1425هـ . 2005م). *شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف*. تح: عبد الحميد هنداوي. بيروت. صيدا: المكتبة العصرية.

الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين. (1420هـ – 2000م). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. تح: محمد باسل السود. ط1. لبنان. بيروت: دار الكتب العلمية.

النجار، محمد عبد العزيز. (1422هـ ت 2001م). *ضياء السالك إلى أوضح المسالك*، ط1، مؤسسة الرسالة.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. (1421هـ – 2001م). *السنن الكبرى*، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

النويري، شهاب الدين أحمد عبد الوهاب. (1424هـ–2004م)، *نهاية الأرب في فنون الأدب*، تحـ: نجيب فوار، وحكمت فوار. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد. (1441 – 2020م)، *حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك*، تحـ: حمزة مصطفى أبو توهة، ط1، إسطنبول: دار السمّان.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، تحـ: عبد الغني الدقر، سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين. (د. ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تح: محيي الدين عبد الحميد. بيروت. صيدا: المكتبة العصرية.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء. (1422هـ – 2001م). *شرح المفصل للزمخشري*، قدم له: إميل يعقوب، ط1، لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.

References:

Al Quran Al Karim, (in Arabic).

Al Ushmony, A. (1939). *Sharah Al Ashmony Ala Alfiat Abn Malik (Almusama Manhaj Alsaalik Ala 'Alfiat Abn Malki)* (in Arabic). Tahqiq: Mohammad Muhyi Aldiyn Abd Alhamid. T 2. Masr: Matbaeat Mustafa Alhalbi.

Amru Alqays, A. (2004). *Diwan Amru Alqays*, (in Arabic). Tahqiq: Abd Alrahman Almistawi, T2, Bayrut: Dar Almarfa.

Al Bahili, A. (1982). *Diwan De Alruma Sharh 'Abi Nasr Albahili Riwayat Thaelab* (in Arabic). Tahqiq: Abd Alquduws 'Abu Salih. T1, Jdda: Muasasat Al 'Eman.

Jarir, J. (1986). *Diwan Jarir*, (in Arabic). D.T, Bayrut: Dar Bayrut L Atibaea.

Al Jazari, M. (1351 h). *Ghayat Alnihaya Fe Tabaqat Alqrraa*, (in Arabic). T1. Maktabat Abn Taymia. Onya Bnashrih Birjistirasr.

Abn Jini, O. (1999), *Almuhtasib Fe Tabyin Wujuh Shawad Alqira'at Wl' Edah Anha* (in Arabic)., Wizarat Al Awqaf - Al Majlis Al Aala LL Shoon Al Dinia.

Al Jawhariu, E (1987), *Al Sihah Taj Al Lughat Wa Sihah Alearabia* (in Arabic). Tahqiq: ahmad Abd Alghafur attar, t 4 Bayrut Dar Al Eilm L Almalayin.

Abn Alhajib, J. (2010), *Al Kafea fe eilm alnahw*, (in Arabic). Tahqiq: Salih Abd Aleazim Alshaaeir, T1, Alqahira, Maktabat Al Adab.

Abn Hajar Aleasqalanii, A. (1972), *Aldarar Alkamina Fe 'Aeyan Almiayat Althaaminat*, (in Arabic). Tahqiq: Muhamad Abd Almueid Dan, T2, Alhind: Dar Al Maearif Al Othmania.

Abu Hayaan Al' Andalusiu, M. (1998). *Airtishaf Aldarb Min Lisan Alearab*, (in Arabic). Tahqiq: Rajab Euthman Muhamad, T1, Alqahirata: Maktabat Alkhanji.

Abu Hayaan Alandilsiu, M. (1947). *Manhaj Alsaalik Fe Alkalam Ala 'alfiat abn malik*, (in Arabic). Tahqiq: sidni jalazir, T1, -'Adwa' Alsalaf- 'Amrika.

Abu Hayan, M. (1998). *Al Tathyeel wa Attakmeel Fi Sharh Kitab Al Tasheel* (in Arabic). Tahqiq: Hasan Hindawy. (1st ed.). Damascus: Dar Al Qalam.

Al Damaminiu, M. (1983). *Taeliq Al Farayid Ala Al Fawayid*, (in Arabic). Tahqiq: Muhamad Bn Abd Al Rahman Almafdi, T1. d.n.

Sibwyh, O. (1988), *Alkitab*, (in Arabic). Tahqiq: Abd Al Salam Muhamad Harun, T3, Alqahira: Maktabat Alkhanji.

Al Sirafi, A. (2008). *Sharh Kitab Sibawayh* (in Arabic). Tahqiq: Ahmed H. Mahdely, Ali S. Ali. (1st ed.). Birut: Dar Al Kutub Al Elmia.

Al Suyuty, J. (1964). *Bughyat Alwueaat Fe Tabaqat Allughawiiyn Wa Alnahaati* (in Arabic). Tahqiq: Muhamad 'Abe Alfadl 'Abrahim. T 2. Bayrut: almaktaba Al asria.

Al Suyoty, J. *Ham' Al Hawame' Fi Sharh Jam' Al Jawame'* (in Arabic). Tahqiq: Abd Al Hamid Hindawy. Egypt: Attawfeqya library.

Al Shatiby, A. (2007). *Al Maqasid Al Shafiya Fi Sharh Al Khulasah Al Kafya* (in Arabic). Tahqiq: Abd Al Rahman Ibn Sulaiman Al othaimeen wa Akhreen. (1st ed.). Mekka Al mukarama: Ma'had Al Buhouth Al Elmya wa Ihya' Al turath Al Islamy Om Al qura university.

Abn Al Shajari, 'Abu Al Saeadat hibat allh bn Ali. (1991), *Amali Abn Al Shajari*, (in Arabic). Tahqiq : Mahmud Altanahi, T1, Alqahira: Maktabat Al Khanji.

Abn Al Saig, A. (2004). *Al Lamha Fi Sharh Al Mulha* (in Arabic). Tahqiq: Ibrahim B. Al Sa'dy (1st ed.). Al Madinah Al Munawara: Imadat Al bahth Al Elmi Al Jami'a Al Islamia.

Al Saban, A. (1997). *Hashiyat Al Saban Ala Sharh Al Ashmony Ar Alphiat Ibn Nalik* (in Arabic). (1st ed.). Birut: Dar Al Kutub Al Elmia.

Abn Aqeel, A. (1980). *Sharh Ibn Aqeel Ala Alphiat Ibn Malik* (in Arabic). Tahqiq: Muhammed M. Abd Al Hamid (20st ed.). Al Qahira: Dar Al Turath.

'Abu Ali Al Farsy. (1987), *Al Masel Al Halbiaat*, (in Arabic). Tahqiq: Du. Hasan Hindawi, T1, Dimashq: Dar Alqalam Bayrut: Dar Al Manara.

Al Ayni, B. (2010). *Al Maqasid Alnahwiat Fe Sharh Shawahid Al 'Alfiat Al 'Alfia* (Shrh Al Shawahid Aleakburaa), (in Arabic). Tahqiq: Ali Fakhir, 'Ahmad Al Suwdani, Muhamad Fakhar. T1, Misr, Al Qahirati: Dar Alsalam L Atibaea Wa Alnashr.

Al Farazdaq, A. (1987). *Diwan Al Farazdaq* (in Arabic). Tahqiq: Ali Fa'or. (1st ed.). Birut: Dar Al Kutub Al Elmia.

Al Katbi, Muhamad Bn Shakr. (2009). *Fawat Al Wafyat*, (in Arabic). Tahqiq: Ehsan Eabaas. T1. Al Mansura: Maktabat Al Eman.

Abn Kathir Al Qurashi Al Dimashqi, E. (1998). *Al Bidaya Wa Al Nihaya*, (in Arabic). Tahqiq: Abd Allah Bn Muhsin. T1. Al Qahira: Dar Hajr.

Kahala, O. (1993). *Muejam Al Mualifin*, (in Arabic). T1. Bayrut: Muasasat Al Risala

Al Kafawi, A. (da.t). *Al Kuliyaat Mojam Fe Al Mustalahat Wa Al Furuq Al Al lughawia*, (in Arabic). Tahqiq: Adnan Darwish, Muhamad Al Masri, Bayrut.

Abn Malik, A. (1977). *SHARH Omdat Al Hafiz Wa Eidat Allaafiz*, (in Arabic). Tahqiq,: Adnan Abd Al Rahman Al Dawriu, T20, Baghdad: Matbaeat Al Anei.

Abn malik, A. (1967), *Tashil Al Fawayid Wa Takmil Al Maqasid*, (in Arabic). Tahqiq: Muhamad Kamil Barakat Dar Al Kitaab Al Arabi.

Ibn Malik, A. *AlPhyat Ibn Malik* (in Arabic). Al Qshera: Dar Al Ta'awon.

Ibn Malik, A. (1990). *Sharh Tassheel Al Fawaed* (in Arabic). Tahqiq: Abd Al Rahman Al Sayid wa Muhammed B. Al Makhtun. (1st ed.). Al Giza: Hagar.

Abn Malik ,A. (1982). *Sharh Aal Kafiea Al Shafia*, (in Arabic). Tahqiq: Abd Al Muneim 'Ahmad Hiridi. T1. Maka Al Mukarama: Jamieat 'Am Alquraa, Markaz Al Baht Al Eilme Wa 'Ehyaa' Al Turath Al Islame Fe Kuliyat Al Shariea Wa Ldirasat Al Iislamia.

Al Mabrad, Yusif Bn Hasan Bn 'Ahmad Al Hanbali. (2000), *Al Jawhar Al Mindad Fe Tabaqat Mutaakhiri 'Ashab 'Ahmad*, (in Arabic). Tahqiq: Abd Al Rahman Bn Sulayman Al Euthaymin, T1, Al Rayad: maktabat Al Abikan.

Mahasin, Y. (Da.t). *Al Munhal Al Saafi Wa Al Mustawfa Baed Al Wafi*, (in Arabic). Tahqiq: Muhamad 'Amin, Taqdim: Saeid Eashur, Du.t, Masr: Al Hayyat Al Misria.

Al Murady, A. (1992). *Al Gana Al Dany Fi Hurof Al Ma'ani* (in Arabic). Tahqiq: Fakhr Addin Qabawa wa Muhammed N. Fadl. (1st ed.). Birut: Dar Al Kutub Al Elmia.

Al Mukudi, A. (2005). *Sharah Al Mukawdi Ala Al Alfia Fe Eilmay Al Nahw Wa Al Sarfe*, (in Arabic). Tahqiq: Abd Al Hamid Hindawi. Bayrut. Sayda: Al Maktabat aleasrea.

Ibn Al Naazim, B. (2000). *Sharh Abn Al Naazim Ala 'Alfiat Abn Malik*, (in Arabic). Tahqiq: Muhamad Basil Al Suwd. T1. Lubnan. Bayrut: Dar Al Kutub Al Eilmia.

Al Najaar, M. (2001). *Diaa' Al Saalik 'Ala Awdah Al Masalik*, (in Arabic). T1 Muasasat Al Risala.

Al Nasayi, A. (2000). *Al Sunan Al Kubraa*, (in Arabic). Tahqiq: hasan Abd Al Muneim Shalabi, T1, Bayrut: Muasasat Al Risala.

Al Nuwyri, A. (2004), *Nihayat Al 'Arab Fe Funun Al Adab*, (in Arabic). Tahqiq: Najib Fawar, Wa Hakamat Fawar. T1. Bayrut: Dar Al Kutub Al Eilmia.

Abn Hisham, A (2020), *Hashiat Abn Hisham Al Kubra Ala 'Alfiat Abn Malik*, (in Arabic). Tahqiq: Hamza Mustafa 'Abu Tuha, T1, 'Estanbul: Dar Al Smman.

Ibn Hisham, A. (1985). *Mugny Al Labib An Kutub Al A'areb* (in Arabic). Tahqiq: Mazen Al Mubarak wa Muhammed A. Hamad Allah. (6st ed.). Dimashq: Dar Al Fikr.

Ibn Hisham, A. *Awdah Al Masalik Ela Alphiat Ibn Malik* (in Arabic). Tahqiq: Yousif Al Sheikh M. Al Bika'y. Al Ordun: Dar Al Fikr.

Ibn Yaeish, Y (2001). *SHARH Al Mufasal Lilzamakhshirii*, (in Arabic). Tahqiq: Emil Yaequb, T1, Lubnan, Bayrut: Dar Al Kutub Al Eilmia.